الحل الأميركي الموعود للقضية الفلسطينية معالمه موجودة فيما يجري بلبنان

ليس من الممكن اتهام جبهة الخلاص الوطني ، ولبنان بشتعل من جديد بالنزق او عدم المسؤولية. فلقد بذلت اطراف الجبهة، كل جهد ممكن ، وعملت مع كل مسعى للتوصل الى حل سياسي للقضية اللبنانية وتحقيق الوفاق في لبنان.

وقبل توقيع اتفاقية ١٧ ايار الاسلامية حاول اطراف هذه الجبهة دعم امين الجميل لتعزيز موقفه التفاوضي، واعلنت تأييدها لكل ما يؤيد استقلال لبنان وسيادته ، وبتمسك بمبدأ انسحاب القوات الاسرائيلية غير المشروط من الاراضي البلد الذى اقسم على حماية استقلاله بصفته رئيسا للجمهورية.

وقد تجاوبت بعض اطراف الجبهة مع الاتصالات الاوروبية والعربية اليمينية التي لم تدعم "الحل الاميركي" وتؤكد ان هذا الحل سيؤدى الى تحرير لبنان واعادة السلام والاستقرار الى ربوعه الجميلة. ورغم ذلك فان اتفاق ١٧ ايار جاء متناقضا مع تلك التأكيدات ، وحتى مع تصريحات الجميل ووزير خارجيته قبل ايام من توقيعه. وتبين ان كل تلك التأكيدات والوعود كانت بهدف تمكين الجميل والكتائب من تمرير الاتفاق ، وبغرض اثارة الانشقاق في صفوف جبهة الخلاص الوطني لاضعاف قدرتها على معارضته.

وكانت النتيجة هي ان هذا "الحل" الاميركي لم يجلب للبنان سوى القتل والدمار والتمزق لانه سعى الى وضع البلد العربي الشقيق تحت وصاية اميركية اسرائيلية بيافطة كتائبية.

وحتى حينما بدا لواشنطن بعد معارك الجبل ان من الصعب تمرير حلها الذى اصطدم بمقاومة باسلة ومثابرة من قبل الحركة الوطنية اللبنانية، واضطرت الى القبول بعقد مؤتمر الوفاق في جنيف ، كانت، في الحقيقة ، تعمل على كسب الوقت ، لتعزيز قوة الجيش الكتائبي لاستئناف محاولاتها لفرض الهيمنة بالطرق العسكرية . ولهذا الاعتبار كان التخلي عن المبادئ العامة التي اقرها مؤتمر الوفاق، وكانت "الخطة الامنية" الرامية الى توسيع سيطرة الكتائب على حساب الحركة الوطنية ، ثم جاء استئناف الحرب ضد هذه الحركة بعد ان فشل ثالوث اتفاق الاذعان في تحقيق اغراضه بوسائل اخرى.

هذا هو النهج الاميركي لتحقيق "السلام المزعوم " في لبنان ، وهو نفسه الذى يراد به "حل مشكلة الشرق الاوسط" واقرار "السلام ايضا" فيها . وبامكان المتخاذلين ان يمعنوا النظر في وقائع هذا النهج بدلا من ان يتهربوا وراء العبارات الضخمة الفارغة عن "المبادرة" الاميركية و"الحل" الذى بيد امريكا والوقت الذى من ذهب او بترول ..!

ان السمة البارزة لهذا النهج هو عدم احترامه للاستقلال والسيادة الوطنية، ومعاداته الصريحة للحركة الوطنية وللديمقراطية، وتمسكه بقوة الارهاب العسكرى لفرض عملائه وركائزه ضد ارادة الشعب، وتامين "حصة سياسية وعسكرية واقليمية" لاسرائيل!

وفي تجربة لبنان ما يؤكد هذه الحقيقة. فرض الهيمنة الفئوية الكتائبية ، وضع لبنان تحت الوصاية الاميركية الاسرائيلية كما ينص على ذلك عمليا اتفاق الاذعان ، اخضاع الشعب اللبناني بقوة السلاح!

ولا يحتاج الامر الى تدقيق كبير للتعرف على الاب الواحد لكل من المشروع الاميركي في لبنان وشقيقه الخاص بتصفية القضية الفلسطينية ، فالاخير يرتكز ايضا الى نفس النهج ويتوخى تحقيق نفس الاهداف. عدم احترام حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية على ارضه ، بل وانكار هذا الحق. والتقرير، نيابة عن الشعب الفلسطيني ورغم معارضته الصريحة ، بان النظام الاردني هو ممثله وليس منظمة التحرير، وان "استقلاله" سيكون متحققا من خلال ارتباطه بالاردن ! واقامة "شراكة" بين النظام الاردني واسرائيل في "ادارة" بعض مناطق الضفة الغربية مثلما اراد اتفاق الاذعان فرضه على مناطق جنوب لبنان.

هذا هو الخيار الاميركي المطروح. ولا يستطيع جهابذة التمرير والتعقل المزعوم ان يقولوا بغير ذلك اذا ارادوا احترام الحقيقة ولو مرة واحدة. كما لا يستطيعون الادعاء ان جبهة الخلاص الوطني او بعض اطرافها على الاقل لم تحاول التعامل مع هذا الخيار في بداية الامر، ولم تعط الجميل فرصة التجربة. وها هي النتيجة ماثلة لكل من له اذان تسمع اصوات المدافع في لبنان.

لقد خير الامبرياليون الاميركيون وحلفاؤهم جبهة الخلاص الوطني بين الاذعان وتصفية استقلال لبنان وحريته وبين مواجهة قنابل الطائرات والسفن الحربية الاميركية وجرائم الحش الكتائبي الفئوى.

ولم يكن امام جبهة الخلاص الوطني مفر من الاختيار الوحيد وهو الصمود دفاعا عن حرية واستقلال بلدها وشعبها.

بقلم
بشير البرغوثي

حسب منطق دعاة الاستسلام كان يجب الرضوخ للاملاء الاميركي الاسرائيلي ، وكان يجب معاداة سوريا لانها وقفت مع جبهة الخلاص الوطني ، مثلما يفعل ريغان وشولتز بتهديداتهم وافعالهم ضد الشعب اللبناني وحلفائه .

وهذا الموقف واضح تماما لانهم يريدون من الشعب الفلسطيني ومن منظمة التحرير ان يقبلا بما قبل به الجميل والكتائب ، وليس بما تصر جبهة الخلاص الوطني عليه .

وبغض النظر عما يمكن ان تكون عليه الوسائل والاساليب التي يراد اتباعها لتكرار نفس المحاولة لتصفية قضية الشعب الفلسطيني، فان هذا الشعب ومنظمة التحرير سيقاومان هذه المحاولة، مثلما سترفضها قوى الشعب الاردني الوطنية التي لا تريد لجيشها ان يقوم بدور مماثل لدور الجيش الفئوى في لبنان، ولا تقبل ان يتم باسمها اضطهاد شعب شقيق وتصفية قضيته العادلة.

حكام الاردن "يواجهون" مخطط تفريغ الضفة بإجراءات تخدم ذلك المخطط

كشفت مصادر مطلعة في عمان النقاب عن ان مسؤولين اردنيين كبار قد تدخلوا لمنع تسويق حمضيات الضفة والقطاع في الاردن.

واشارت هذه المصادر الى ان الضباط الاردنيين على الجسور قد منعوا ادخال شحنات الفواكه والخضار المرسلة من الضفة الغربية.

ومن جهة اخرى افادت اوساط المزارعين في الضفة الغربية بان السلطات الاردنية الحاكمة قد رضخت للضغوط واتخذت عدة اجراءات تراوحت بين فرض قيود على حمضيات الضفة من منع استيرادها نهائيا وذلك للحفاظ على اسعار حمضيات الضفة الشرقية !

وكان من بين هذه التقييدات وضع مجموعة من الشروط مثل تسويق حمضيات المناطق المحتلة من خلال "المؤسسة الاردنية للتسويق" ورفع سعر بيع الطن في السوق الاردنية الى ١٢٥ دينارا بينما حددت سعر شرائه بـ ٢٥ دينار فقط !

وتأتي هذه الضغوط والتقييدات الاردنية في الوقت الذى يجرى الحديث عن احياء صيغة "المملكة الاردنية المتحدة" وعما يسمونه "بالاسرة الاردنية الواحدة" ودعم "صمود الاهل في الوطن المحتل".

هذا وكانت بعض التقارير قد تحدثت في وقت سابق بان السلطات الاردنية قد حالت دون تصدير حمضيات قطاع غزة الى سوريا !

ويشير المراقبون بهذا الصدد الى دفاع رئيس وزراء الاردن "احمد عبيدات" عن القيود الاردنية على الجسور بقوله انها تستهدف "مواجهة مخطط التفريغ" !

ويتساءلون في نفس الوقت كيف يمكن الجمع بين هذه المواجهة المزعومة وبين اتخاذ اجراءات تساهم في تدمير الاف اطنان الحمضيات والخضار وتصيب الموسم الزراعي بافدح الاضرار.

من ناحية ثانية ذكرت وسائل الاعلام بان اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة قد انتهت من وضع دراسة عن اوضاع المناطق المحتلة.

واكدت هذه الدراسة تردى هذه الاوضاع بسبب سياسة الاستيطان كما تحدثت ايضا عن ازدياد نسبة الهجرة الى الخارج. وجاء في هذه الدراسة ان ٥٧ بالمئة قد غادروا المناطق المحتلة بحثا عن فرص العمل. ودعت هذه الدراسة الى ضرورة دعم المشاريع الانمائية ومشاريع خدمات توفر فرصا للعمل، للحيلولة دون اتساع نسبة الهجرة. لكن هذه الدراسة لم تتضمن اى اشارة عما فعلته برامج اللجنة المشتركة خلال فترة عملها السابقة من احل وقف سيل الهجرة الذى تتحدث عنه الدراسة !

إلحاق شؤون الضفة بوزارة الداخلية الأردنية!

خطت الحكومة الاردنية خطوة اضافية باتجاه الالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية . ورأى المراقبون في تعيين وزير الداخلية الاردني سلطان عرار رئيسا للجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة امتدادا لما هي سابقا بالخطوات الدستورية الداخلية التي تمثلت باحياء البرلمان!

ويعتقد هؤلاء المراقبون بان تعيين "عرار" في هذا المنصب يراد به التأكيد على ان الضفة الغربية هي شأن اردني داخلي يشرف عليه وزير الداخلية !

ومن الجدير بالذكر انه اثناء المفاوضات الاسرائيلية المصرية، انتدبت الحكومة الاسرائيلية "يوسف بورغ" رئيسا لطاقم مفاوضات الحكم الذاتي.

من الذي يضع يده على الأرض بصورة غير قانونية!!

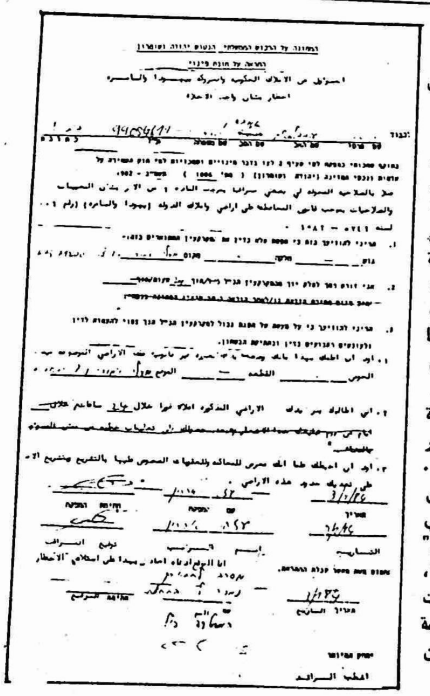

المواطن محمد عبد السلام النباهين من التعامرة كان يقوم باستصلاح اراضيه التي ورثها ابا عن جد والتي تبلغ مساحتها ١٢ دونما. الا ان المسؤول عن الاملاك الحكومية والمتروكة وجه له انذارا بالتوقف عن العمل فيها خلال ٢٤ ساعة من تبليغه بدعوى انه وضع يده عليها بصورة غير قانونية (انظر صورة الانذار) . ارضه هي جزء من اربعة الاف دونم في مواقع "ظهرة حسين" ، "ظهرة العزراب"، "واد بصبص" وضعت حولها اشارات كمقدمة للاعلان عن مصادرتها.

وقد اكد السيد النباهين انه لم يبع شبرا واحدا من ارضه ، وتحدث عن محاولات جرت فى مركز شرطة بيت لحم لاخذ بصماته الامر الذى يعتبره محاولة لتزوير تنازل عن ارضه وهو ما لن يستطع احد الحصول عليه حتى لو فرموني كما قال النباهين الذى اعلن انه سيتخذ كافة الاجراءات التي من شأنها مساعدته في حماية ارضه.